



مذلة الذرائع الغوية

المجلد الرابع عشر - العدد الثاني، ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ / مارس - مايو ٢٠١٢م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

■ الفارق النحوي والفارق الدلالي بين أفعال
المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول

■ نظرة في شواهد ابن مالك، كتاب
«شواهد التوضيح والتصحيح» نموذجاً

■ نحو الحكاية في اللغة العربية

■ العلامة ف. عبدالرحيم وكتابه
(معجم الدخيل)

تحقيق نسبة كتاب "شرح شواهد الإيضاح"
المنسوب لابن برّي

رفيع غازي السلمي

أستاذ النحو والصرف المساعد

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية

فرع كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

باسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد فقد ينفرد عامل، أو تتضام عوامل، فتخفي نسبة كتاب لمؤلفه، كأن تكون له نسخة خطية واحدة، اللوحة الأولى والأخيرة منها مطموسة أو غير واضحة أو مفقودة ؛ أو يكون على أصل تلك النسخة حاشية أو حواشٍ، فيدخل الناقل شيئاً منها بالمتن ؛ أو يكون عليها اسم للكتاب دون المؤلف، وقد اشترك في اسم الكتاب مؤلفان لأحدهما شهرة عند المترجمين أو الباحثين تفوق الآخر ؛ أو... وحينئذ يقع من رغب في إخراج الكتاب، ورام تحقيقه، وسعد بالعثور عليه في حذر شديد، وربما في حيص بيص، وقد يصبح حاله كحال القائل:

قذف العباء عليّ وولّي أنا بالعباء له مُستقلُّ

لكن قد يفتح الله عليه، فيصلح للطريق المؤدّي لاسم المؤلف بيسر وسهولة، ودون أي احتمال أو شك، وقد يجد نفسه أمام طُرُق مُحتملة، تجبره على التحريّ والسؤال، لكن سرعان ما يسبق بعضها بعضاً في بعد الاحتمال وتلاشيه حتى يستقر على طريق مؤدّ لاسم المؤلف. وقد يكون سادراً أمام احتمالات متعدّدة، فيجنىح للاجتهاد، مصيباً تارة حين يستسلم للتّؤدة، ويدقق كلّ دليل وما يستلزمه؛ وغير مصيبٍ تارة أخرى حين يدفعه الاستعجال، وتنتابه الجرأة، وتترأى له الأدلة.

ولعلّ من نماذج هذا الأخير - الاجتهاد غير المصيب - اجتهاد الدكتور عيد مصطفى درويش في نسبة كتاب "شرح شواهد الإيضاح" لابن بريّ المصري المتوفى سنة ٥٨٢هـ. فقد اصطحب العجلة للاتّكاء على أدلة لا واقع لبعضها، ولا إدراك للوزم بعضها الآخر، وأخرج الكتاب عن طريق مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٤٠٥هـ.. ولو أنه أعطى ما جاء بمتن الكتاب من قوله "قال مصنفه أبو بكر محمد

ابن عبد الملك النحوي "حقّه من التأمل والمراجعة لعدل عن تلك النسبة، ولما لجأ لتخريج النص تخريجا يصعب هضمه، حيث قال: "فابن ابن برّي يشير إلى كتاب لأستاذه محمد بن عبد الملك، ينقل عنه؛ ولشهرة الكتاب لدى التلميذ وعلماء العصر جاء بصيغة الضمير".

من أجل ذلك رأيت أن أقدم هذا البحث؛ ليكون كاشفا النسبة الصحيحة للكتاب، راجيا إحقاق الحقّ وأتباعه.

وقد اكتمل البحث بتمهيد، وثلاثة مباحث. التمهيد: جعلته تعريفا مقتضيا لمحمد بن عبد الملك الشنترينيّ النحوي، وتلميذه ابن برّي، والكتاب المحقق. أما المباحث الثلاثة فقد جعلت الأول منها: لما كشفت النسبة النسخة الخطية للكتاب، والثاني: لنسبة الشرح لمحمد بن عبد الملك الشنترينيّ النحوي، والثالث: لنقد نسبة الشرح لابن برّي. وقد أعقبت ذلك بخاتمة للنتائج والتوصيات، وبذكر للمراجع، والله المستعان.

التمهيد

محمد بن عبد الملك الشنترينيّ^(١)

هو أبو بكر محمد بن عبد الملك الشنترينيّ النحويّ الأديب، سكن إشبيلية، وتلمذ على ابن أبي العافية، وابن الأخضر، وغيرهما. ورحل إلى مصر، فاليمن، ثم عاد إلى مصر واستقرّ بها. استقلّ بحلقة لإقراء النحو، "ويكفيه فخرا أنه أستاذ أبي محمد بن برّي"^(٢). له مؤلفات، منها: جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب، والكافي في علم القوافي. توفي - رحمه الله -

(١) تنظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة (٢ / ٤٧٢)، والبلغة (٢٧٢)، وإشارة التعيين (٣٢٥)،

وجواهر الآداب (١ / ٣٤ - ٣٩).

(٢) نفح الطيب (٢ / ٢٣٨).

بمصر سنة (٥٤٥ هـ) على ما قاله ابن الأَبَّار (١)، وقال المَقْرِي (٢): "توفي بمصر" سنة (٥٤٩)، وقيل: (٥٥٠)، وقيل: سنة (٥٥٥) برمضان - والأول أثبت .
ابن بَرِّي (٣)

هو أبو محمد عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي النحوي المصري، "قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين القادمين على مصر، وحصل له من ذلك ما لم يحصل لغيره" (٤)، ومن هؤلاء المشايخ: علي بن جعفر المعروف بابن القَطَّاع، وأبو بكر محمد بن عبد الملك الشَّنْتَرِينِي. وتصدَّر الإِقرأاء بجامع عمرو بن العاص، كما تولَّى رئاسة ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية بمصر، ومن تلاميذه المشهورين: الجزولي، وابن خَلَفِ النحوي.

وكان كثير الاطلاع، والاهتمام الأدبي واللغوي، له إملاءات ورسائل ومسائل قصيرة، من بينها: حاشيته على المُعَرَّب، والإيضاح والتنبيه، ورسالة في لو، ومسألة في جمع حاجة. توفي - رحمه الله - سنة (٥٨٢ هـ).

الكتاب المحقق

هو شرح لكل بيتٍ أورده أبو علي الفارسي في كتابه "الإيضاح" بجزأيه: الجزء الأول المطبوع باسم "الإيضاح العضدي"، والجزء الثاني المطبوع باسم "التكملة". ومادته أقلُّ مواد شروح أبيات الإيضاح وشواهد المطبوعة، وبينها وبين مادة كتابي "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح" لابن يَسْعُون، و"إيضاح شواهد الإيضاح" للقَيْسَمِ شَبَّةٌ إلا أنَّ شبهها بمادة كتاب "المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح" لابن يَسْعُون أكبر.

(١) التكملة لكتاب الصلة (٢ / ٤٧٢).

(٢) نفع الطيب (٢ / ٢٣٨) ..

(٣) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٣ / ٤٤٨) وإنباه الرواة (٢ / ١١٠)، والبلغة (١٢١)، وآراء ابن بَرِّي التصريفية (١ / ١٧-١٨).

(٤) إنباه الرواة (٢ / ١١٠).

وقد حققه الدكتور عيد مصطفى درويش عن نسخة فريدة تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٣٠ نحو) . وأحرز مجمع اللغة العربية بالقاهرة قصب السبق في طبعه قبل شروح أبيات الإيضاح وشواهد الأخرى، وذلك عام (١٤٠٥ هـ) ، أي قبل نحو سبعة وعشرين عاما .

وللدكتور محمود الطّناحيّ - رحمه الله - بحثٌ قيّمٌ، لم يتطرق فيه لنسبة الكتاب، وإنّما انتقد عمل المحقّق، وقدم ملاحظات على الدراسة، ثم أبرز جملة من تصحيقات وتحريفات وأسقاط من خلال قراءة للكتاب دون الرجوع للمخطوط، قاداته للقول^(١) : "ولست أملك إلا أن أضع نسختي، وعلى حواشيها كلّ ما أصلحته تحت تصرّف المحقّق الكريم، ومجمع اللغة الموقر؛ لإعادة تحقيق هذا الكتاب الذي لم يحقق بعدُ" .

وقد توقّف في أثناء ذلك عند عنوان الكتاب، ورجّح أن يكون اسمه "شرح أبيات الإيضاح" لا "شرح شواهد الإيضاح" . ولعلّ ممّا يؤكّد ترجيح الدكتور الطّناحيّ - رحمه الله - أن ابن عصفور - كما سيأتي^(٢) - ذكر في كتابه "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح" هذا الكتاب ثلاث مرات كلّها باسم "شرح أبيات الإيضاح" .

(١) شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن برّي المصري عرض ونقد (١٤٣) .

(٢) ينظر: ص (١٠-١١) .

المبحث الأول : ما كشفتُه النسخة الخطية للكتاب

اعتاد المحققون في إخراجهم لكتب التراث أن يصفوا مخطوط الكتاب وصفا دقيقا، ويثبتوا صورا من صفحاته، " لا سيما صفحته الأولى والأخيرة ؛ لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات "(١)، ومعرفة مؤلفيها وعناوينها . وهم بهذا يمنحون القارئ حق المشاركة في التحري والدقة، وإبداء الرأي ؛ ويقطعون عليه موارد الاحتمالات والظنون فيما أثبتوه، وتوصلوا إليه . وقد كان حريّا بمحقق هذا الكتاب أن يحتذي حذوهم، لكنه لم يفعل، حيث تبين بالاطلاع على نسخة المخطوط وما أورده في قسم الدراسة أنه لم يصف ما جاء بهامش صفحات المخطوط من تعليقات كثيرة(٢)، ولم يثبت مصورة الصحيفة الأخيرة مما أخفى أمرا في غاية الأهمية، ألا وهو: اشتغال المخطوط على شرح وتعليق عليه .

ولتوضيح ذلك أنه جاء في آخر متن الصحيفة الأخيرة من المخطوط النص الآتي : "تم التعليق على أبيات الإيضاح، لأبي علي الفارسي بحمد الله وعونه، وذلك لثلاث خلون من رمضان سنة خمس وسبعين وخمسائة، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وسلّم تسليما" .

وجاء بهامش هذا النص بخط مغاير النص الآتي " وشرح الشواهد، لأبي محمد عبد الله بن برّي، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين(٣) عند قوله : إذا رأيت بوادٍ حيّة ذكرّا" .

فالواو التي ابتدأ بها النص الثاني تدلّ على اشتغال المخطوط على شرح وتعليق

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص (٨٣) .

(٢) ينظر اللوحات الآتية (٨ - ١٨ - ١٩ - ٢٣ - ٤٠ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٧٤ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ -

عليه؛ لأنها واو العطف، أي تمّ التعليق على أبيات الإيضاح وتمّ شرح الشواهد. هكذا ظهر لي، ويؤكد هذا أن التعليق - كما هو معلوم - أخص من الشرح؛ إذ يُقيد عادة بما يُدوّن أو يُكتب على هامش كتاب من نقد أو استدراك أو تصحيح أو فائدة وما إلى ذلك. وهو ما يمكن تطبيقه على المادة التي جاءت بهامش المخطوط، نحو قوله: "صوابه غناء، وكذلك هو في شعره" ^(١)، وقوله: "الصحيح أن القصيدة لأمية..." ^(٢)، وقوله: "أفيخ اسم موضع، وهو - بالضم - عند الأصمعي، وبالفتح عند غيره" ^(٣). وقوله: "جميع ما قاله في هذا البيت تصحيف..." ^(٤). وفي نفس الوقت المادة التي جاءت بمتن المخطوط لا ينطبق عليها هذا الذي ذكر، وإنما ينطبق عليها اسم الشرح، إذ تحرّى فيها المؤلف ما أورده الفارسيّ في الإيضاح بجزأيه من أبيات، ثمّ أجرى في كلّ بيتٍ منها منضبطاً لا يكاد يختلف: يذكر نسبة البيت أولاً إن كان القائل معروفاً لديه، وإن لم يكن معروفاً يقول ^(٥): "وأنشد، وهو غفل"، ثمّ يُثبت البيت، ويذكر شيئاً مما قبله وبعده، ويبين معاني الألفاظ الغامضة به، وما به من روايات مرتبة حسب ورودها. وقد يتوقف عند البيت المنشد، فيبيّن وجه ذكره، وما به من أوجه إعرابية، وقضايا صرفية، ومناسبات تاريخية.

فإذا قد تبين أن المخطوط عبارة عن شرح لأبيات الإيضاح وتعليق عليه، وأن التعليق ما جاء بالهامش، والشرح ما جاء بالمتن فإنّ المقام يستدعي طرح السؤال الآتي:

- (١) ينظر: (١ / ٥٧) ولم يثبتها المحقق.
- (٢) ينظر: ص (٤٠ / ١ المخطوط، ٢٨٥ المطبوع).
- (٣) ينظر: ص (٤٥ / ١ المخطوط، ٣١٧ المطبوع).
- (٤) ينظر: ص (٩٩ / ١ المخطوط، ٦٢٥ المطبوع).
- (٥) ينظر: ص (١٢٩ - ١٣٥ - ١٥٩ - ١٦٤ - ١٨٢ - ٢٠٣).

لَمْ ذُكِرَ التعليق بمتن الصحيفة الأخيرة من المخطوط، وذُكِرَ الشرح بهامشها مع أن الأصل يقتضي العكس ؟.

وللإجابة على هذا السؤال أقول: لقد ظهر لي من القراءة المتأنية في المخطوط أربعة أمور، أهمها الأمر الأول؛ الذي هو الجواب المباشر للسؤال، وهو: أن أصل هذا المخطوط الذي طبع منه الكتاب نسخة للمعلق على شرح أبيات الإيضاح، بدلالة اكتفاء ناقلها بالنص الذي ورد في متن الصحيفة الأخيرة من المخطوط، وهو: "تمّ التعليق على أبيات الإيضاح..."، وبدلالة نقل الشرح والتعليق معا، وبخط واحد.

ثم إن أحد المتأخرين المطلعين على هذه النسخة المنقولة لما أدرك أنما جاء بالمتن إنما هو الشرح (شرح أبيات الإيضاح)، وظهر له من خلال الحديث عن أحد الأبيات أن مؤلفه ابن بريّ كتب بخطه على هامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط النص الآتي: "وشرح شواهد الإيضاح..." . لذلك جاء ذكر التعليق بالمتن، وجاء ذكر الشرح بالهامش.

الأمر الثاني: أن ناقل المخطوط أدخل نصوصا من نصوص التعليق في الشرح^(١) دون أن يتفطن لذلك المحقق مع وضوح ذلك في بعض المواضع. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١- ما جاء بمتن المخطوط^(٢) بعد إنشاد ثلاثة أبيات لبیت جرير:

ألم أخصّ الفرزدقَ قد علمتم

فأمسى لا يكيسُ مع القُروم؟

(١) ينظر: اللوحات (٥٨ / ١، ٧٦ / ب، ٩٣ / ١) وما يقابلها من المطبوع على الترتيب (٣٨٦ - ٤٨٥ - ٥٨٦).

(٢) ينظر: اللوحة (٥٢ / ب، ٥٣ / ١)، و ص (٣٥٩، ٣٦٠) من المطبوع.

"في شعره: لا يكش. والكشيش: الهدير. (قال الشيخ أبو محمد: أيده الذي في شعره، وهو الصحيح، وما سواه تصحيف.

ألم أخص الفرزدق قد علمتم

فأمسي لا يكيس مع القُروم؟

والكشيش والكتيت: واحد، وهو: هدير الفحل قبل نبات شقشقته)...".

فما بين القوسين ليس من الشرح، وإنما هو نص تعليق عليه؛ إذ لا يقبل أن يقول الشارح "في شعره: لا يكش"، ثم يقول بعد: "أيده الذي في شعره". أو يقول: "والكشيش الهدير"، ثم يقول بعد: "والكشيش والكتيت واحد، وهو هدير الجمل...". ثم إنه من غير اللائق أن يكرر الشارح بيت جرير - كما هو ظاهر النص - من غير مُبرّر.

٢- ما جاء بمتن المخطوط (١): "وأنشد لعبيد، وقيل: هو لحارثة بن بدر بن

حصن بن قطن بن غدانة:

إذا رأيت بوادٍ حيّةً ذكرا

فاذهب ودعني أمارسُ حيّة الوادي

قال الشيخ أبو محمد - أيده الله -: البيت لأعشى طرود، وطرود: حي من فهم. وقبله:

أنا ابنُ فهم بن عمرو حين ينسُبني

وفي صميم سليم وري أزنادي

وأما حارثة بن بدر فإنما أتى به متمثلاً، يعني: إذا رأيت بواد. وقبله:

إني وإياك والأمثال أضربها

في حسن زجرٍ على نأي وإبعاد

لكالذي قال يوما في مُعاتبة

والقومُ شتّى: ألا لله أجدادي

(١) ينظر: اللوحة (٦٥ / ب)، وص (٤٢٨-٤٢٩) من المطبوع.

وبعده:

إني قصدتُ ولم تخشَ الحُتُوفَ إلى
ليثِ العرينِ ولم تُقصِدِ بميعادِ
لم يسأمِ الناسَ والدنيا مُزخرفةً
والناسُ ناسٌ لإصلاحٍ وإرشادِ
ما حَبَّبَ العيشَ عندي غيرُ واحدةٍ
خوفَ المذلةِ أن تنزلَ بجدُّ جادِ

وقبله:

يا كعبُ صبرا فلا تجزعْ على أحدٍ
يا كعبُ لم يبقَ مِنَّا غيرُ أجسادِ
إلا بُقيَّاتُ أنفاسٍ نُحشِرُجُها
كرائحِ راحلٍ أو باكرٍ عادي
يا كعبُ ما راحَ من قومٍ ولا ابتكروا
إلا وللموتِ في آثارِهِم حادي
يا كعبُ ما طلعتْ شمسٌ ولا غربتْ
إلا تُقربُ أجالا لميعادِ
يا كعبُ كم من حمى قومٍ نزلتْ بهِ
على صواعقٍ من زجرٍ وإبعادِ

فهذا النص فيه إشكال غير خافٍ من جهتين: تكرار نسبة الشاهد، وتكرار لفظ "وقبله" ثلاث مرات بلا مسوِّغ. وقد ترك المحقق هذا الإشكال دون أن يُشير إليه، أو يوجد له تفسيراً.

والحقيقة أن بالنص تعليقا دخل في كلام الشارح، بدليل أن الشاهد المذكور في

النص لم يكن منسوباً عند أبي علي الفارسي في الإيضاح^(١) حتى ابتدئ الشارح بنسبته لعبيد، ثم يقول: "وقيل: هو لحارثة بن بدر..."، ثم يعقب على ذلك بقوله: "البيت لأعشى طرود..." .

وقد كتب ناقل المخطوط على الهامش بخطه عقب ذكر أول بيتين متتاليين في النص أمرين جديرين بفصل نص التعليق عن نص الشرح.

الأول: قوله: " (البيتان المتقدمان)، وهما: (إني وإياك)، وقوله: (لكالذي قال) بعد قوله: (يا كعب كم من حمى قوم) انتهى. فهذه إشارة منه إلى أن البيتين المذكورين حقهما أن يكونا آخر بيتين في النص، وقد قدمهما سهواً.. الآخر: قوله: "رجع". وهذه إشارة منه - أيضاً - لانتهاه كلام المعلق، والرجوع إلى كلام الشارح.

فإذا أخذنا بما كتبه ناقل المخطوط، وبما جاء من تكرار نسبة الشاهد يكون نص التعليق الداخل بين كلام الشارح ثلاثة أسطر منحصرة بين قوله بعد الشاهد: "قال الشيخ أبو محمد..."، وقوله: "يعني: إذا رأيت بوادٍ"، و يكون لفظ (وقبله) المذكور بعد نص التعليق المدخل بالمتن قد كتبه ناقل المخطوط سهواً. وعليه تزول جهتا الإشكال في هذا النص، ويكون الشارح في هذا قد قدم - على غير الغالب في منهجه - الأبيات التي بعد الشاهد على الأبيات التي قبله^(٢).

الأمر الثالث: أن المحقق فعل فعل ناقل المخطوط، أدخل نصوصاً من نصوص التعليق في الشرح دون إشارة منه^(٣)، ومن ذلك:

(١) ينظر: ص (٣٦٧) من التكملة.

(٢) ينظر: أمثال هذا التقديم في الشاهد (١٢) ص (٩٧)، والشاهد (٤٧) ص (١٦٨)، والشاهد (١٤٥) ص (٣٥٥)

(٣) ينظر: اللوحات (٨/ب - ٣١/ب، ٢٥/ب، ٣٥/ب) وما يقابلها على الترتيب في المطبوع (١٠٣-١٧٣-١٩٧-٢٥٣)

١- ما جاء في الشاهد رقم (١٥) (١) حيث أدخل المحقق خمسة نصوص من نصوص التعليق المثبتة بهامش اللوحة (٧/ب)، وهي:

- الأول: "وقبله:

تُزاحمُنَا عِنْدَ المَكَارِمِ جَعْفَرُ

بِأَعْجَازِهَا إِذْ سَلَّحَتْهَا صُدُورُهَا

كُنِّي بِأَعْجَازِهَا عَنِ النِّسَاءِ، وَبِصُدُورِهَا عَنِ الرِّجَالِ".

- الثاني: "وهو الكَلْحَبَةُ (٢) اليربوعي، واسمه هُبَيْرَة، والكَلْحَبَةُ لقب له".

- الثالث: "وقبله:

أَمَرْتُهُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللَّوَى

وَلَا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلَّا مُضِيْعًا

الرابع: "وهو لابن مِيَادَة، واسمه الرَّمَّاح بن الأبرد، ومِيَادَة أمّه".

- الخامس: "وقبله:

أَلَا لَا تَلِطْ السِّتْرَ يَا أُمَّ جَحْدَرٍ

كَفَى بِذِرَا الأَعْلَامِ مِنْ بَيْنِنَا سِتْرًا

٢- ما جاء في الشاهد رقم (٤٩) (٣) من قوله: "يجوز في إعرابه أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون (مجراها) بدلا من (الكأس)، على أن يكون المجرى مصدرا لا

مكانا. واليمين ظرف في موضع خبر (كان) تقديره: مستقرا اليمين. الثاني: أن

تجعل (اليمين) خبر (كان)، ولا تنصب على الظرف، وتقدر حذف مضاف

تقديره: مجرى اليمين. الثالث: أن يكون (مجراها) مبتدأ، و(اليمين) ظرف خبر

له، والجملة خبر (كان). الرابع: أن تجعل المجرى مكانا لا مصدرا، ولا يكون إلا

(١) ينظر: ص (١٠٢) من المطبوع.

(٢) أثبت المحقق (الكَلْحَبَة) بالياء وهو تحريف. ينظر: المؤلف والمختلف (٢٢٨

(٣) ينظر: ص (١٧٣)، من المطبوع.

بدل الكأس، ويكون اليمين خبر (كان) لا ظرفاً في موضع الخبر، ولا تقدّر حذف مضاف إذا جعلت المجرى مصدراً؛ لأنّ المجرى - هنا - اليمين".

فهذا النص بأكمله مثبت بهامش الصحيفة (٢١/ب)، وقد أدخله المحقق في المتن. ومّا يؤكّد أنه تعليق، وليس من كلام الشارح ما ثبت بعده في المتن من نصّ لا مسوغ لاجتماعه مع هذا النص؛ لأنه لا يكاد يختلف عنه إلا في الإيجاز، وهو: "والمجرى - هاهنا - بمعنى: الجري والتصرف، أو بمعنى: المتصرف فيه على حسب ما يقتضيه الإعراب، إن جعلت المجرى بدلاً بمعنى: الجري، فاليمين ظرف في موضع الخبر، أو خبر إن قدرّت حذف المضاف، أي: مجرى اليمين، وإن جعلت المجرى مكاناً لم يكن إلا بدلاً، وجاز فيه إذا كان مصدراً ابتداءً. واليمين ظرف في موضع الخبر، ولا يكون خبراً" (١).

الأمر الرابع: ترجيح أن يكون التعليق من عمل ابن برّي لثلاثة أشياء، هي: - أولاً: أنه ^{نما} ورد في أحد نصوص التعليق (٢)، وفي ابتداء النصين اللذين سبق التمثيل بهما على ما أدخله ناقل المخطوط من التعليق بالمتن قوله: "قال الشيخ أبو محمد". وهذا مما ارتاض ^{ارتاض} ابن برّي الابتداء به في أقواله (٣) حتى أصبح شامة دالة عليه في مؤلفاته. بل يغلب على ظني أنه لما وجد أحد المتأخرين هذا القول في متن المخطوط انصرف ذهنه إلى أن الشرح لابن برّي، فأثبت على الهامش بخطه "وشرح الشواهد، لأبي محمد عبد الله بن برّي، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله: إذا رأيت بوادٍ حيّةً ذكرًا".

ثانياً: أن أكثر كتب ابن برّي إنما هي حواشٍ وتعليقات ومسائل قصيرة نتيجة تولّيه ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية بمصر.

(١) ينظر: ص (١٧٤) المطبوع.

(٢) ينظر: اللوحة (٦٧/ب) ويقابلها من المطبوع (٤٣٨).

(٣) ينظر: ما أحال عليه المحقق ص (٤٨ - ٤٩).

ثالثا: وجود تطابق بين ما جاء في التعليق وكتاب "التنبيه والإيضاح" لابن برّي^(١)، ومن أمثلة ذلك:

– ما جاء بهامش اللوحة (٦٣/١) – والمقابل للورقة (٤١٥) من المطبوع – بعد قول الشارح: وأنشد للأسدي:

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوها
يُهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغُلَامُ
" قال الشيخ: البيت لأوس بن غلفاء الهُجيمي، وصواب البيت (ومركضة) بالرفع؛ لأنّ قبله:

أَعَانَ عَلَى مِرَاسِ الْحَرْبِ زُغْفُ
مُضَاعَفَةٌ لَهَا حَلَقٌ تُؤَامُ
وهذا التعليق جاء في "التنبيه والإيضاح"^(٢)، يقول: "وذكر- أي الجوهري- في فصل (صرح) بيتا شاهدا على صريح: اسم فحل مُنَجِبٍ، وهو:

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوها
يُهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغُلَامُ
قال الشيخ- رحمه الله -: البيت لأوس بن غلفاء الهُجيمي، وصوابه "ومركضة صريح" بالرفع؛ لأنّ قبله:

أَعَانَ عَلَى مِرَاسِ الْحَرْبِ زُغْفُ
مُضَاعَفَةٌ لَهَا حَلَقٌ تُؤَامُ
– جاء في اللوحة (٧٨/١) والمقابل للورقة (٤٩٧) من المطبوع: "وأنشد لامرئ القيس:

(١) نظر: ص (٤٣٧، ٤٣٨) وما يقابلهما على الترتيب في التنبيه والإيضاح (٢/٦٤، ٢/٣٠٢).

(٢) صرح (١/٢٥٢).

فَالَيْدُ سَابِحَةٌ، وَالرَّجُلُ ضَارِحَةٌ
وَالْعَيْنُ قَادِحَةٌ، وَالْمَتْنُ مَلْحُوبٌ

وقبله :

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي
جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحِيْنِ سُرْحُوبُ
الصحيح أنه لعمران بن إبراهيم الأنصاري . قد أشهد الغارة (البيت) . وبعده:
إِذَا تَبَصَّرَهَا الرَّاءُونَ مُقْبِلَةً
لَا حَتَّ لَهُمْ غُرَّةٌ مِنْهَا وَتَجْبِيبُ^(١)
رَقَائُهَا ضَرْمٌ، وَجَرِيُّهَا خَذَمٌ
وَلَحْمُهَا زَيْمٌ، وَالْبَطْنُ مَقْبُوبٌ
واليد سابحة ... (البيت) .

والماءُ مُنْهَمِرٌ وَالشَّدُّ مُنْحَدِرٌ
وَالْقُصْبُ مُضْطَمِرٌ وَاللُّونُ غَرِيبٌ
فقوله "الصحيح ... إلى آخر الأبيات" ليس من كلام الشارح، وإنما هو من
جملة التعليقات التي أدخلها ناقل المخطوط في كلام الشارح بداليتين:
الأولى: أن الفارسي في الإيضاح^(٢) لم ينسب الشاهد لامرئ القيس حتى
يتصدى الشارح لتصحيح نسبته لعمران بن إبراهيم الأنصاري .

الثانية: أن الشارح بين بعد هذا النص معاني ألفاظ البيتين الأولين حسب، وهي
(الشعواء - جرداء - سرحوب - سابحة - الضارحة - القادحة - المتن - ملحوب)، فلو
كان هو الذي ذكر بقية الأبيات لقام بتبيين معاني الألفاظ الغامضة فيها كضرم -
(١) أثبت المحقق (تجنيب) بدل (تجيب) وهو تحريف، إذ التجيب التحجيل . ينظر: ديوان امرئ القيس
(٢) / ٦٦٧ .

(١) ينظر: ص (٤٠١) من التكملة .

خدم - زيم - مضطمر - غريب .

وقد جاء هذا التعليق في " التنبيه والإيضاح " ^(١) ، يقول : " وذكر - أي الجوهري - في فصل (قصب) عجز بيت شاهدا على القُصْب - بضم القاف - للمعنى ، وزعم أن البيت لامرئ القيس ، وهو :

والقُصْبُ مضطمر واللون غريب

قال الشيخ - رحمه الله - : " البيت لإبراهيم بن عمران الأنصاري ، وليس لامرئ القيس ، صدره :

والماء منهمر والشّدُّ منحدر

وقبله :

قد أشهد الغارة الشعواء تحمّلني

جرداء معروقة اللّحين سرحوب

ثم ذكر بقية الأبيات السابقة .

المبحث الثاني : نسبة الشرح للشنتريني

إذا كان التعليق قد تبين بالترجيح أنه لابن برّي فإنّ الشرح قد تبين بأدلة أربعة أنّه لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي الشنتريني ، والأدلة هي :

الدليل الأول : ما جاء في ^{في المتن} قولته ^(٢) " قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي " . فهذا نص صريح باسم المؤلف .

الدليل الثاني : أن ابن عصفور في كتابه " المفتاح في شرح أبيات الإيضاح " نقل قولين ورأيا عن محمد بن عبد الملك الشنتريني ^(٣) ، وقد ثبتت ^{نثبت كلاهما} كلاهما بالنص في

(١) قصب (١ / ١٢٩) .

(٢) شرح شواهد الإيضاح (٢٢٦) . ينظر : ص (٧٢ ، ١١٥ ، ١٣٨) .

(٣) شرح شواهد الإيضاح (٢٢٦) . ينظر : ص (٧٢ ، ١١٥ ، ١٣٨) .

"شرح شواهد الإيضاح"، حيث قال ابن عصفور في سياق حديثه عما استشهد به
الفارسي منقول أبي الغول الطهوي:

كأنّ - وقد أتى حولٌ جديدٌ -

أثافيها حماماتٌ مُثُولٌ

"قال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب: هكذا أنشده
أبو زيد (كأنّ) مخفّفة، وأنشد الفارسيّ في "التذكرة"، وغيرها من كتبه (كأنّ)
بالتشديد" (١).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به (٢): "هكذا أنشده
أبو زيد (كأنّ) مخفّفة، وأنشد أبو عليّ في "التذكرة":
كأنّ وقد أتى حولٌ أثافيها".

وقال ابن عصفور - أيضا - في سياق حديثه عما أنشده الفارسيّ للأعشى:

فإمّا تريني وكي لِمّةٍ فإنّ الحوادث أودى بها

"وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب: إنّ المراد بقوله
(أودى بها): أودى بمُعظمها، فإنّ قوله (ولي لِمّة) في موضع نصبٍ على الحال،
ومحال أن يكون له لِمّة في حال ذهاب الحوادث بجميعها" (٣).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به (٤): "وقوله (أودى
بها)، أي: ذهب بها، يعني بمُعظمها؛ لأنّ قوله (ولي لِمّة) في موضع نصبٍ على
الحال، ومحال أن تكون له لِمّة في حالٍ قد ذهبت الحوادث بجميعها".
وقال ابن عصفور - كذلك - فيما استشهد به الفارسيّ للبيد بن ربيعة:

(١) ص (١٦٥).

(٢) ص (٣٥٧).

(٣) ص (٧٢).

(٤) ص (٣٤٦).

وَأَرَبْدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا

تَقَعَّرَتْ الْمَشَاوِجُ بِالْفَيْئَامِ

" وزعم أبو بكر محمد بن عبد الملك في شرحه أبيات هذا الكتاب أنه يجوز أن تكون (الهيجا) فيه ممدودة، إلا أنه لما التقت همزتها مع همزة (إذا) حذفت الأولى تخفيفاً، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنًا﴾^(١) بحذف الهمزة الأولى، فلا يكون له في البيت على هذا حُجَّةٌ"^(٢).

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت المستشهد به^(٣): " (فالهيجا) في هذا البيت يجوز أن يكون على لغة من قصر، ويجوز أن يكون على لغة من مدّ، لكنّه حذف إحدى الهمزتين تخفيفاً، كما حذفها الذي قرأ ﴿عَلَى الْبِغَا إِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنًا﴾، ولا يكون على تسهيل إحداهما، فينكسر البيت ؛ لأنّ المهملة بين بين في حكم المتحركة "

الدليل الثالث: ضعف أدلة نسبة الشرح لابن برّي، كما سيأتي في المبحث التالي.

الدليل الرابع: وجود توافق في ثلاثة أمور (الآراء - المصطلحات - الأساليب) بين كتاب "شرح شواهد الإيضاح"، ومجمل كُتُب محمد بن عبد الملك الشنتريني المطبوعة، مع قلة المادة المشتركة بينه وبينها.

ولتوضيح ذلك لا بدّ من ذكر نبذة عن كتب محمد بن عبد الملك الشنتريني المطبوعة، وبيان مدى التقاء كلّ واحد منها مع "شرح شواهد الإيضاح" في الأمور السابقة كلها أو في اثنين منها أو في أحدها، وليكن ذلك وفق الآتي:

(١) الآية (٣٣) من سورة النور.

(٢) ص (١٣٨).

(٣) ص (٣٧٢ - ٣٧٣).

أولاً: كتاب "المعيار في أوزان الأشعار"، وكتاب "الكافي في علم القوافي"، وهما صغيرا الحجم مختصان بعلم العروض والقافية، وقد أخرجهما الدكتور محمد رضوان الداية عام (١٣٩١هـ) في مجلد واحد. ولَمَّا كان هذان الكتابان صغيرين ومختصّين بعلم العروض والقافية لم يلتقِ معهما "شرح شواهد الإيضاح" إلا بقدر عناية المؤلف بهذا العلم من نحو قوله^(١) في قول أبي الأسود الدؤلي:

وما كلّ ذي لبٍّ بمؤتيك نصّحه

وما كلّ مُؤتٍ نصّحه بلبيب

: "ألزمه الردف عوضاً من المحذوف".

وقوله - أيضاً - (٢): "ويروى:

"حتّى تُفضّي عرقي الدّلي

: ... وفيه على هذه الرواية إيطاء، وهو عيب".

وقوله - كذلك - (٣) في قول النابغة الذبياني:

تَنَازَرَهَا الرَاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمِّهَا

تُطَلِّقُهُ حِينَا وَحِينَا تُرَاجِعُ

: "وحذف المفعول من قوله (تراجع) لتقدّم ذكره؛ ولأنّ حركة الإِطلاق قد

سدّت مسدّه".

ثانياً: كتاب "تنبيه الألباب على فضائل الإعراب"، أخرجهُ الدكتور عبد الفتاح الحموز عام (١٤١٦هـ)، وهو مثل سابقه في الصغر. وقد خصّه مؤلّفه لفضل النحو والعربية، وحشد فيه النصوص والأقوال الدالّة على ذلك، ولذلك لم يلتقِ مع كتاب "شرح شواهد الإيضاح" في شيء.

(١) ص (٦٣٦).

(٢) ص (٤٦١).

(٣) ص (١٥٤).

ثالثاً: كتاب "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب"، أخرجه الدكتور معيض العوفي، في خمس عشرة ومائتي ورقة. وهو أكثر كتب محمد بن عبد الملك الشنترينيّ التقاء في المسائل والمصطلحات مع كتاب "شرح شواهد الإيضاح"، إذ أبرز فيه المؤلف - مع كونه مقدمة في أصول النحو، وقواعده الأساسية - فكره النحوي، ومذهبه البصري، واختياراته في بعض المسائل. ومن أمثلة الالتقاء بين الكتابين؛ والتي تُظهر الاتفاق بينهما:

١- أن المؤلف قال في "تلقيح الألباب" عن (حتى) ^(١): "ومثال التي هي حرف ابتداء قوله:

وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان

فليست عاطفة؛ لدخول حرف العطف عليها، ولأجارة؛ لارتفاع الاسم بعدها".

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" عن البيت السابق ^(٢): "وقوله (وحتى الجياد) حتى هنا حرف ابتداء، معناه الغاية، وليست عاطفة؛ لدخول الواو عليها، ولا جارة؛ لارتفاع الاسم بعدها".

٢- أن المؤلف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى أن اسم (لا) المفرد مبنيٌ على الفتح وفقاً لمذهب البصريين، يقول عن اسم (لا) النافية للجنس ^(٣): "فالمفرد مبني على الفتح بغير تنوين، مثل: لا إله إلا الله، والخبر في الأكثر محذوف، تقديره: لا إله إلا الله موجود أو معلوم، وما بعد (إلا) بدل مما قبلها؛ لأنّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، ومتى عطفت وكررت (لا) جاز في الأول... فإن حذفت (لا) الثانية لم يجر رفع الأول، ولا حذف التنوين من المعطوف، وجاز

(١) ص (١١٥-١١٦).

(٢) ص (٢٢٩).

(٣) ص (١٠٠).

فيه النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، مثالهما :

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنه

وإن شئت : فلا أبَ وابنٌ "

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" ^(١) عن صدر البيت السابق : "ف قوله (لا أبَ) مبني مع (لا) ؛ لأنها جعلت مع ما تعمل فيه كالشيء الواحد . . . وقوله (وابنا) معطوف على اللفظ ، ولو حملته على الموضع ، فرفعته لجاز ."

٣- أن المؤلف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى أن النكرة لا تؤكّد توكيدا معنويا كما ذهب إلى ذلك البصريون ، يقول بعد أن ذكر المؤكّدات المعنوية ^(٢) : "ولا يؤكّد بها إلا المعارف ، تقول من ذلك : قام القوم أنفسهم ، أعينهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، فجميع ما بعد القوم تأكيد لهم ."

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" ^(٣) بعد إيراد :

أرمي عليها وهي فرعُ أجمعُ

: "وقوله (أجمع) زعم أنه تأكيد للمضمّر في (فرع) فأكده بأجمع ، وهو مذكّر . وهذا عندي بعيد ؛ لأن (أجمع) لتأكيد ما يتبعّض ، ولا يجوز أن يكون بعض الضمير فرعا ، فيحتاج إلى التأكيد بأجمع ، ولا يكون تأكيد الفرع ؛ لأنّ النكرة لا تؤكّد عندنا ."

٤- أن المؤلف ذهب في "تلقيح الألباب" إلى منع العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار على مذهب البصريين ، يقول ^(٤) : "ومتى كان المعطوف عليه ضمير جرّ لم يجر العطف عليه إلا بإعادة الجار ."

(١) ص (٢٠٧) .

(٢) ص (١٦٤ - ١٦٥) .

(٣) ص (٣٤١) .

(٤) ص (١٧٨) .

وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" (١): "المضمر المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار".

٥- أن المؤلف اصطلاح في "تلقيح الألباب" على جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم "الجمع المسلم"، يقول (٢): "والجمع على ضربين: مسلم، ومكسر... وأما الجمع المسلم فهو: كل جمع سلم فيه نظم الواحد وبنائوه". واصطلاحه هذا استعمله بالدلالة نفسها في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول (٣): "يريد أنك إذا سميت رجلا بطلحة قلت في جمعه: طلحات، ولم يجز غير ذلك. يعني إذا جمعته مسلماً، فأما التكسير فطلّاح". وقال (٤): "والأبين جمع (أب) مسلماً على حدّه في الأفراد عن الإضافة".

٦- أن المؤلف في "تلقيح الألباب" استعمل مصطلح "مفعول لم يسم فاعله" على ما عرف بنائب الفاعل، يقول (٥) بعد أن ذكر "ضرب زيد": "فضرب فعل ماضٍ، وزيد مفعول لم يسم فاعله". وقد استعمل في "شرح شواهد الإيضاح" المصطلح نفسه قال (٦) عن (ها) إنفادها في قول الأعشى:

لقوم فكانوا هم المنقذين
شرباًهم قبل إنفادها

: "وهي في موضع رفع بأنها مفعول لم يسم فاعله، ولا تحتاج إلى تقدير فاعل".

(١) ص (٣٧٥).

(٢) ص (٥٢).

(٣) ص (٢٩٤).

(٤) ص (٥١١).

(٥) ص (٦٢).

(٦) ص (٤٦٣).

رابعاً: كتاب "جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتّاب" أخرجه الدكتور محمد حسن قرقران في مجلدين. وقد جعله المؤلف خاصاً بالأدب والبلاغة والنقد، كما جعله في أربعة أجزاء، اختصرها من جملة كُتُب مع بعض التعديل والاختيار. ففي الجزء الأول والثاني: اختصر كتاب العمدة لابن رشيق، وكتاب حُلّية المحاضرة لأبي علي الحاتمي. وفي الجزء الثالث: اختصر أكثر من كتاب، أظهرها كتاب "عيون الأخبار" لابن قتيبة. وفي الجزء الرابع: اختصر من بعض شروح شعر المتنبي ما يتعلّق بسرقات المتنبي، ومشكل معانيه، مع اتكائه كثيراً على شرح ابن جني^(١).

وعلى ذلك لم يلتق هذا الكتاب مع "شرح شواهد الإيضاح" إلا في بعض الأساليب الناشئة عن اختياره في الجزء الرابع الخاص بسرقات المتنبي، ومشكل معانيه، كقوله^(٢): "والأول أشبه"، وقوله^(٣): "فهذا أشبه". فهذا الأسلوب ورد عنده في "شرح شواهد الإيضاح" حيث قال^(٤): "والأشبه عندي"، وقال^(٥): "وهذا عندي أشبه".

المبحث الثالث: نقد أدلة نسبة الشرح لابن برّي

قدّم المحقّق سبعة أدلة تثبت أن كتاب "شرح شواهد الإيضاح" من تأليف ابن برّي^(٦)، وقد تبين لي بعد دراستها وفحصها أنها ضعيفة لا تقوى على الثبات، وليس منها - باستثناء الثاني - ما يمكن أن يطلق عليه اسم دليل، وسأنقل كل دليل نقلاً حرفياً، ثمّ أناقشه لإظهار ضعفه ووهنه أو ما ينقضه.

(١) ينظر: مقدمة المحقق (١ / ٢٢١).

(٢) ص (٢ / ١٠٢٤).

(٣) ص (٢ / ١٠٧٤).

(٤) ص (٥٢٨).

(٥) ص (٥٨٦).

(٦) ينظر: مقدمة المحقق (٤٥-٤٩).

الدليل الأول:

قال المحقق: "أولا: نسبة بعض أصحاب الفهارس والمؤرخين الكتاب لابن برّي، ك فهرس دار الكتب، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٩٢/٢، ٣١٤/٥".
المناقشة:

أقول لم ينص أحد من المؤرخين المتأخرين - على ما اطلعت عليه من مصادر - على أن لابن برّي شرحا على أبيات الإيضاح أو شواهد. أما ما مثل به المحقق فليس دليلا؛ لأن فهرسي مخطوطات دار الكتب المصرية، وبروكلمان إن لم يكونوا معاصرين للمحقق فهم قريبو عهد به، فما نصوا عليه من نسبة الشرح لابن برّي مثله مثل ما نص عليه المحقق مفتقر لدليل. وقد كان من الواجب على المحقق أن يذكر أدلتهم إن وجدت؛ ليكون معضدا لهذا الكلام الذي أورده، لكنه لم يصنع. ثم إنه قد تبين بالرجوع إلى نص فهرسي مخطوطات دار الكتب المصرية، وبروكلمان خلو نسبتهم من عزو، أو دليل. حيث قال بروكلمان^(١): "شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن بري المتوفى ٥٨٣ القاهرة ثاني"، وقال فهرسو مخطوطات دار الكتب^(٢): "شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي النحوي، تأليف أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري النحوي اللغوي المولود بمصر في يوم الخامس من شهر رجب سنة (٤٩٩هـ) المتوفى ليلة السبت السابع والعشرين من شهر شوال سنة (٥٨٢هـ). مخطوط بخط صالح بن صارم بن مخلوف الأنصاري، فرغ من كتابه لثلاث خلون من شهر رمضان سنة (٥٧٥هـ)، به خرم من الأول".

ويبدو أنهم بنوا ذلك على ما جاء بهامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط من قوله: "وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري... دون تحرر منهم أو تحقيق".

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٢ / ١ - ٢٨).

(٢) ينظر: فهرس دار الكتب (٢ / ١٢٨).

الدليل الثاني :

قال المحقق: "ثانيا: ورود نسبته إليه في نقول شراح الإيضاح وشواهد، كالعكبري في الشاهد ٤٤ من كتابنا، والشرح المجهول لشواهد الإيضاح، وهما وثيقا الصلة بالإيضاح والكتب التي خدمته".

المناقشة:

أقول هذا تضليل للقارئ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن المحقق لم يأت بنص واحد مما عبّر عنه بصيغة الكثرة: "نقول"، ^{منه نقول} لا منقول شراح أبيات الإيضاح أو شواهد، ولا حتى ما مثل به "نقول العكبري"، أو نقول "الشارح المجهول"؛ الذي هو في الحقيقة ابن عصفور، وشرحه هو "المفتاح في شرح أبيات الإيضاح".

الوجه الثاني: أن المحقق أحال على نقل للعكبري في الشاهد رقم (٤٤)، ولم يحل على أيّ نقل عن ابن عصفور - الشارح المجهول على حدّ قوله - اكتفاء - فيما يبدو - بما قاله قبل: "وتأثر صاحب "شرح شواهد الإيضاح" المجهول، وقد صرح بالنقل عنه في (٨/ب) في نسبة الشاهد (٢٨٧)" (١).

الوجه الثالث: أنه بالرجوع إلى شرح العكبري على الإيضاح (٢) تبين أنه لم ينقل عن ابن برّي إطلاقاً، لا في الشاهد الذي أحال عليه المحقق رقم (٤٤)، ولا في غيره. وغاية ما ذكره عن الشاهد رقم (٤٤) أنه وضّح معناه، حيث قال: "أي كان ذلك الرجل من هذا المرأة مكان ثوبها من حقويها، والحقو هنا مشدّ الإزار، وهو مكان مخصوص" (٣).

(١) ص (٣٧).

(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن الحميدي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عن نسختين خطيتين، الأولى محفوظة بدار الكتب المصرية، والأخرى محفوظة بتركيا.

(٣) شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري (١/٨٨) رسالة دكتوراه.

هذا ما قاله فقط، والعجيب أن المحقق عند تخريج ذلك الشاهد تجرّأ وزاد في عبارات التضلّيل، حيث كتب عن ابن بري^١ قوسين - هكذا (عن ابن بري) - مرتين، مرة بعد لفظ العكبري، ومرة بعد شرحه على الإيضاح؛ ليشعر القارئ بصحة النقل، يقول: "الشاهد من بحر الرجز، وهو لأبي جندب في شرح أشعار الهذليين... وشرح الإيضاح (٦٣ / ١-١) (عن ابن بري)، ويروى في الحاشية "كانا"، ووافقها العكبري (عن ابن بري)"^(١).

الوجه الرابع: أن نص العكبري السابق لم يكن في اللوحة التي أحال عليها المحقق (٦٣ / ١-١) من نسخته دار الكتب المثبتة ضمن مراجعه ص (٧٣٢)، وإنما هو في اللوحة (٥٦ / ١-١) من النسخة نفسها، وفي اللوحة (١٢١ / ١) من النسخة الأخرى نسخة تركيا.

الوجه الخامس: أنه بالرجوع إلى النسخة الخطية لابن عصفور - الشارح المجهول على حدّ قول المحقق -، والتي اعتمدها المحقق، وأثبتها ضمن مراجعه ص (٧٣٣) تبين أن ما أحال عليه من التصريح بالنقل عن ابن بري في اللوحة (٨ / ب)، والمقابل للشاهد (٢٨٧) لم يكن صحيحاً.

ويبدو أن المحقق قد وهم في هاتين الإحالتين، وأنه أراد ما ذكره ابن عصفور في اللوحة (٦٩ / ب) حين قال في نسبة ما أنشده الفارسي في التكملة:

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صِمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام

: "البيت للأسود بن يعفر النهشلي فيما ذكر أبو محمد بن بري"، إذ هو موافق لما جاء في هذا الشرح من قوله^(٢): "قال الشيخ: البيت للأسود بن يعفر".

(١) حاشية (٣) ص (١٦٠-١٦١).

(٢) ص (٤٣٧).

ومع اعتبار أن المحقق قد وهم في الإحالة فإنه لا يُسلم له بنقل ابن عصفور عن ابن بري^١ هذا الشرح، وذلك للأمور الثلاثة الآتية:

الأول: أن ابن عصفور نقل قولين ورأيا لمحمد بن عبد الملك الشنتريني عن كتابه "شرح أبيات الإيضاح"، وقد ثبت القولان والرأي في هذا الشرح - كما تقدم -^(١) فكيف يمكن أن نقول بعد هذا: إن ابن عصفور صرح بالنقل عن ابن برّي من هذا الشرح!؟.

الثاني: أن ابن عصفور في شرحه المذكور كان حريصا على ذكر من سبقه من شراح أبيات الإيضاح، بل كان يقيد ذلك بأسماء شروحهم، كأن يقول: "هذا البيت نسبة أبو الفتح الصّقليّ في شرحه أبيات الإيضاح"^(٢). وقد ذكر من هؤلاء الشراح خمسة لم يكن ابن برّي من بينهم، وهم: أبو الفتح الصّقليّ^(٣)، وابن يسعون^(٤)، وابن السيرافي^(٥)، والقيسي^(٦)، ومحمد بن عبد الملك الشنتريني^(٧).

الثالث: أن هذا الذي ذكره ابن عصفور من نسبة ابن برّي البيت للأسود بن يعفر جاء - أيضا - في كتاب "التنبيه والإيضاح"، حيث قال^(٨): "قال الشيخ البيت للأسود بن يعفر".

وعليه فإن نقل ابن عصفور السابق يحتمل أن يكون من هذا الشرح، ويحتمل

(١) ينظر: ص (١٠-١١).

(٢) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ص (١٦٠).

(٣) ينظر: ص (٦، ٢٢٥، ٣٠٠، ٣١٤، ٤١٦).

(٤) ينظر: ص (٧، ١٢، ٣٦، ٣٧، ٤٢...).

(٥) ينظر: ص (٩٩، ١٦٥، ٢١٠، ٢١١، ٤١٧).

(٦) ينظر: ص (٩١، ١٤١، ٢٣٧، ٣٦٩، ٥٨٩، ٦٣٨).

(٧) ينظر: ص (٧٢، ١١٥، ١٣٨).

(٨) (هود) (٢ / ٦٤).

أن يكون من كتاب "التنبيه والإيضاح"، ولا جزم بتعيين النقل عن أحدهما دون الآخر، إلا أنه مما يؤكد أن هذا النقل من كتاب "التنبيه والإيضاح"، لا من هذا الشرح لأن ابن عصفور في كتابه هذا لم يخص ابن برّي بما سبق أن ذكره عنه، وإنما أورد عنه ثلاثة أقوال، وذكر رواية أحد الشواهد الشعرية.

وقد تبين بمراجعة جميع ما أورده عن ابن برّي مع هذا الشرح وكتاب "التنبيه والإيضاح" أنه لم يثبت شيء منها في هذا الشرح، في حين ثبت نقلان منها في كتاب "التنبيه والإيضاح"، وهما:

– قول ابن عصفور عن (قوائم) في قول أمية بن أبي الصلت:

وكان برقع والملائك حولها

سدر تواكله القوائم أجرد

: "وقال أبو محمد بن برّي: القوائم - هنا - الرياح، تواكلته، فلم يتموج، أي: تركته" (١). فقول ابن برّي المنقول هذا جاء بنصّه في "التنبيه والإيضاح" (٢)، في الوقت الذي كان فيه نص "شرح شواهد الإيضاح" مخالف له تماما، حيث جاء في "التنبيه والإيضاح" قوله: "وأراد بالقوائم - ها هنا - الرياح، وتواكله: تركته". وجاء في "شرح شواهد الإيضاح" قوله (٣): "والقوائم: الخدم والنواتية الذين يقومون بخدمته".

– وقول ابن عصفور في سياق حديثه عن (حج) من قول جرير:

وكان عافية النسور عليهم

حج بأسفل ذي المجاز نزول

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (١٥١).

(٢) سدر (٢ / ١٣٢).

(٣) ص (٣٨٠).

: "وروى الجوهري في بيت جرير: حَجَّ - بضم الحاء -، وقال: هو جمع حاج كبازل و بُزل^(١). وذكر ابن برّي أنه يروى بالفتح. وكذلك قول الآخر: أصواتُ حَجٍّ من عُمانِ غادِ
قال: وهو اسم".

فما جاء في هذا النص عن ابن برّي مختلف مع ما في "شرح شواهد الإيضاح" متفق مع ما في "التنبيه والإيضاح"، إذ المثبت في "شرح شواهد الإيضاح"^(٢): "والحجج: الحجاج، وهو الظاهر من مراد أبي علي، وقال أبو العباس: الحجّ مصدر، والحج - بكسر الحاء -: الاسم". وفي "التنبيه والإيضاح"^(٣): "والمشهور في رواية البيت حجّ بالكسر، وهو اسم للحاج".
فقول ابن برّي "والمشهور... بالكسر" إشعار منه برواية الفتح التي نقلها عنه ابن عصفور.

أما القول الثالث الذي نقله ابن عصفور عن ابن برّي فهو في سياق حديث ابن عصفور عن قول الشاعر:

يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَمْشِي تِيرَا

حيث قال^(٤): "يقوم - بالياء - ثبت في كتاب سيبويه، قال أبو محمد بن بري: وكذلك وقع لنا بخط الجوهري".

ويظهر أنّ النص من الجزء المفقود من كتاب "التنبيه والإيضاح"؛ لارتباط ذلك بالجوهري.

وأما ذكر ابن عصفور رواية أحد الشواهد الشعرية عن ابن برّي فهي في سياق

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٦١٢).

(٢) ص (٦١٠).

(٣) حجج (١ / ١٩٧).

(٤) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٤٤٣).

حديث ابن عصفور عن قول أبي الأخرز الحِماني:

إذا لُزُرناك ولو بسُلّم

حيث قال (١): "... أنكر أبو محمد - أي ابن السّيد - رواية أبي علي (ولو بسُلّم) ... وذكر الرواية الصحيحة (ولو لم نسلّم). وهذه الرواية ذكرها أبو محمد ابن برّي، وهي حسنة، والرواية المشهورة (ولو بسُلّم)".

ويحتمل عندي أن يكون ذكر ابن برّي رواية البيت السابق من الجزء المفقود من كتاب "التنبيه والإيضاح"، أو من كتب ابن برّي التي لم تصل إلينا. وعلى كلٍّ لو كان ابن عصفور ينقل عن ابن برّي من هذا الشرح لثبتت النقول السابقة أو شيء منها في الشرح.

الدليل الثالث:

قال المحقق: "ثالثاً: ورود نسبته إلى ابن برّي في نقول شراح الشواهد كالبيغدادي، والشنقيطي".

المنافشة:

أقول هذا دليل معتبر بالنسبة لورود نسبة الشرح لابن برّي عند البيغدادي حسب؛ باعتبار أن البيغدادي صرح في الخزانة، وشرح شواهد الشافية وشرح أبيات المغني بالنقل عن ابن برّي، تارة باسم شرح أبيات الإيضاح، وتارة باسم "شرح شواهد الإيضاح" بما جملته ستة وعشرون موضعاً (٢).

وقد جاءت بنصها في هذا الشرح إلا ما صرح به من قوله (٣): "وقد نص عليه

(١) المصدر السابق (٢٧٠).

(٢) ينظر: الخزانة (٢/ ١٤٦ - ٣/ ١١٤، ٣٠٩، ٤/ ٨٠، ٢٣٤، ٣٣٦، ٦/ ٩٨، ٤٤٢، ٧/ ٥٦٨، ٥٨١، ٨/ ١٥، ١٦، ١٢١، ١٣١، ٥١٨، ٥١٩، ٩/ ٤١٧) وشرح أبيات المغني (٢/ ١٦٥، ٣/ ١١٣، ١٦٣، ٤/ ٢١٢، ٥/ ٣٢٥، ٧/ ٤٨)، وشرح شواهد الشافية (١٥٢ - ١٠٦ - ١٠٩).

(٣) شرح أبيات المغني (٤/ ٢١٢).

ابن برّي في شرح أبيات الإيضاح للفارسي عند شرح قول الشاعر:
هما إبلان فيهما ما علمتم

قال: "ومثل ذلك - أي مثل إبلان - قول بعض العرب: وأصلح بين القومين.
وقال الفرزدق:

وكل رفيقي كل رحل وإن هما البيت".

فإنه ليس في موضعه من هذا الشرح، ولعله سهو من البغدادي؛ إذ النص في
شرح ابن عصفور على أبيات الإيضاح^(١).

أما ما يتعلق بنسبة الشنقيطي الشرح لابن برّي فلا اعتماد عليها؛ لأنه لم ينقل
مباشرة عن هذا الشرح، وإنما نقل نصا واحدا من تلك النصوص التي نقلها
البغدادي في الخزانة عن ابن برّي، وهو^(٢): "وقال ابن برّي في شرح أبيات
الإيضاح: والأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه؛ لأنه كان أميرها". ومما
يدعم أن الشنقيطي قد نقل هذا النص عن البغدادي أن ما قبل النص وبعده مثبت
بعينه في الخزانة، ومن كلام البغدادي نفسه^(٣).

وعلى أي حال، فإن الجزء المعتبر في هذا الدليل، وهو نسبة البغدادي الشرح
لابن برّي يقابل ما تقدم من نسبة ابن عصفور لشرح محمد بن عبد الملك، ويبقى
الترجيح بين النسبتين. و الترجيح - في الواقع - يقوي نسبة ابن عصفور، ويوهن
نسبة البغدادي، وذلك لما يلي:

- الأدلة الأخرى السالفة الذكر في نسبة الشرح لمحمد بن عبد الملك الشنتريني.

- أن ابن عصفور أحد شراح أبيات الإيضاح، فهو أقرب اتصالا وزمنا بالشرح

ومؤلفه من البغدادي.

(١) ينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح (٥٢٦).

(٢) ينظر: شرح الدرر اللوامع (٦ / ٥٩).

(٣) ينظر: ص (٨ / ١٤-١٥).

– أن ابن عصفور - كما سبق أن ذكرت - كان حريصا على ذكر أسماء مَنْ سبقه من شراح أبيات الإيضاح، وذكر أسماء مؤلفاتهم، ولم يذكر ابن بَرِّيَّ منهم، ولا اسم مؤلفه هذا.

– الاعتقاد بأن البغدادي - رحمه الله - ممن اطلع على ما دُون بهامش الصحيفة الأخيرة من المخطوط بخط مغاير لخط ناقل المخطوط من قوله: "وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله: إذا رأيت بواد حية ذكرا"

فبنى على ذلك أن الشرح لابن بَرِّيَّ دون تحقيق.

الدليل الرابع:

قال المحقق: "رابعا: ورودها في نقول المحققين المعاصرين كالاستاذ محمد علي النجار - في تحقيقه لخصائص ابن جني ٢ / ٦٢، ١١٢ -، والدكتور الفتلي، والدكتور فرهود".

المناقشة:

أقول هذا ليس دليلا، ولا فرق بينه وبين ما أطلق عليه المحقق قبل (دليلا أولا)، فالاستاذ محمد علي النجار، والدكتور حسين الفتلي، والدكتور حسن شاذلي فرهود معاصرون للمحقق، ولا يلزم رجوعهم في بعض المواضع لنسخة هذا الشرح الخطية، وتدوين ذلك في أعمالهم الإقرار بنسبة الشرح لابن بَرِّيَّ، حيث إنهم لم يكونوا معنيين بتحقيق نسبة الشرح لابن بَرِّيَّ، ولم يُثبت أحد منهم ما يدل على أن الشرح لابن بَرِّيَّ.

الدليل الخامس:

قال المحقق: "خامسا: اتفاق الأبيات الواردة في "شرح شواهد الإيضاح"، وكذلك المعلومات، وطريقة تأليفها، وإيراد الشواهد، والنقل عن أبي علي مع ما

أورده ابن برّي في كتبه الأخرى، وعدم اختلافهما إلا بالقدر الذي تتغير فيه معارك المؤلف وثقافته، والغرض الذي يعرض من أجله تلك الأشياء .
 ثمّ وضّح هذا الدليل بذكر نصّ من كتاب "التنبية والإيضاح" ومن هذا الشرح قال عنهما: "إنّ التطابق بين النصين يكاد يكون تاماً، والخلاف بينهما يكاد يشبه الخلاف الذي يجريه المؤلف المعاصر بين طبعات الكتاب الواحد". ثمّ أحال على أمثلة من كتاب "التنبية والإيضاح"، وكتاب الرد على ابن الخشاب، وكتاب حواشي ابن برّي على المعرّب، وكتاب حواشي ابن برّي على درة الغواص، وما يقابلها من هذا الشرح.

المناقشة:

أقول: هذا دليل معتبر لو صحّ ما قاله المحقّق، لكن ما قاله لم يكن صحيحاً، ولا واقع له، وللأسف ليس في النص الذي أثبتته من "التنبية والإيضاح"، والأمثلة التي أحال عليها من كتب ابن برّي المختلفة ما يصلح أن يكون اتفاقاً حقيقياً مع هذا الشرح. ولتوضيح ذلك أذكر الآتي:

أولاً - أن المحقّق أسقط مما أثبتته للتوافق بين ما جاء في "التنبية والإيضاح" وهذا الشرح ما يكشف الاختلاف بينهما، حيث قال:

وفي الشاهد ١٧٦ يقول: "... وأظنه أراد من بني جبلة: الحارث بن أبي شمر الغساني؛ لأنه كان إذا أعجبت امرأة من بني قيس بعث إليها واغتصبها، حتى قال فيه بعض الكلابيين:	"ففي" التنبية والإيضاح" يقول ابن برّي في مادة / زنا: "وذكر - يريد الجوهري - في هذا الفصل بيتين في أحدهما شاهد على زناً عليه، أي: ضيق، وهو: لا همّ إنّ الحارث بن جبلة زناً على أبيه ثمّ قتله
---	--

يا أيها الملك المخوفُ أما ترى ليلاً وصُبحاً كيف يعتقبان هل تستطيعُ الشمسُ أن تأتي بها ليلاً فهل لك بالمليك يدان؟ اعلم وأيقن أن مُلكك زائلٌ واعلم بأنك ما تدينُ تُدانُ فقال الحارث: لمن هذا؟ ف قيل: للكلابي المغتصبة ابنته، فتذم وردها إليه، وأعطاه ثلاثمائة بعير. وقال العفيف العبدى، أو عبد المسيح بن جبلة: لا هم إن الحارث بن جبلة قذى على أبيه ثم قتله وذكر الشاذخ المَحْجَلَه وكان في جاراته لا عهد له وأي فعلٍ سيءٍ لا فعله".	قال الشيخ - رحمه الله -: هما للعيّف العبدى، وبعدها: وركب الشاذخ المَحْجَلَه وكان في جاراته لا عهد له وأي أمرٍ سيءٍ لا فعله والحارث هذا هو: الحارث بن شمر الغساني، وذكر الخرائطي أنه كان إذا أعجبه امرأة من بني قيس بعث إليها واغتصبها، وفيه يقول خويلد بن نوفل الكلابي: يا أيها الملك المخوفُ أما ترى ليلاً وصُبحاً كيف يختلفان هل تستطيعُ الشمسُ أن تأتي بها ليلاً وهل لك بالمليك يدان؟ يا حارٍ إنك ميتٌ ومحاسبٌ واعلم بأن كما تدينُ تُدانُ".
---	---

فالمحقق بدأ نص "شرح شواهد الإيضاح" بنقط للدلالة على أن في النص كلاماً مُستغنى عنه. وقد تبين بالرجوع إلى نص المتن أن مكان النقط ثلاث كلمات هي "قال أبو الحجاج". وهذا يعني أن النص بكامله ليس لمؤلف "شرح شواهد الإيضاح"، وإنما لأبي الحجاج. ومما يؤكد ذلك أن النص بعينه مثبت عند ابن يسعون في كتابه "المصباح لما أعتَم من الإيضاح" (١)، ثم إن بين هذا النص الذي

(١) ينظر: (٢/ ١٠١٣-١٠١٤).

أثبتته المحقق وبين نص "التنبية والإيضاح" اختلافاً من ثمانية أوجه، هي:
- الأبيات الأولى والأخيرة حُدِّد قائلها في "التنبية والإيضاح"، حيث نُسبت
الأبيات الأولى للعيّف العبدى، والأبيات الأخيرة لخويلد بن نوفل. في حين لم
تحدّد في "شرح شواهد الإيضاح"، حيث قال المؤلف عن الأبيات الأولى: "قال
العيّف العبدى، أو عبد المسيح بن جبلة"، وقال عن الأبيات الأخيرة: "قال فيه
بعض الكلابيين".

- ذكر الخرائطي في "التنبية والإيضاح"، في حين لم يذكر في "شرح شواهد
الإيضاح".

- عُرّف "الحارث" الوارد في البيت الأول من أبيات العيّف العبدى في "التنبية
والإيضاح" بأنه: "هو ابن شَمِر الغساني"، في حين عُرّف في "شرح شواهد
الإيضاح" بأنه: "هو ابن أبي شَمِر الغساني".
- جاءت رواية عجز البيت الأول من أبيات خويلد بن نوفل في "التنبية
والإيضاح":

ليلا وصُبحا كيف يَعتقبان

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح":

ليلا وصُبحا كيف يَختلفان

- جاءت رواية البيت الثاني من أبيات العيّف في "التنبية والإيضاح":

زنا على أبيه ثُمَّ قتلَه

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح":

قَذَى على أبيه ثُمَّ قَتَلَهُ

- جاءت رواية صدر البيت الأخير من أبيات خويلد بن نوفل في "التنبية والإيضاح":

يا حارِ إنك ميتٌ ومحاسبٌ

في حين جاءت روايته في "شرح شواهد الإيضاح":

اعلم وأيقن أنّ مُلكك زائلٌ

ثانيا: هناك اختلاف بيّن ما جاء في هذا الشرح وما جاء في "التنبيه

والإيضاح"، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: اختلاف في نسبة الأبيات^(١)، مثاله:

- نُسب البيت:

هذا لَعَمْرُكَم الصَّغَارُ بَعِينُهُ

لا أُمُّ لِي إِنْ كُـ____انَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

في هذا الشرح^(٢): "لرجل من مذحج، وقال الرياشي: هو لهما بن مرة أخي جساس".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٣): قال الشيخ: البيت لِهْنِيَّ بن أحمر الكناني،

وقيل: هو لزرافة الباهلي".

- نُسب البيت:

أَلَا أَبْلَغِ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا

فِدَى لَكَ مِنْ أَخٍ ثِقَةٍ إِزَارِي

في هذا الشرح^(٤): لرجل كان في بعض من أخرجه عمر بن الخطاب للرباط في

الثغور".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٥): "قال الشيخ: البيت لنفيلة الأكبر الأشجعي،

(١) ينظر: هذا الكتاب (٦٣٤-٤٣٨-٤٧٧-) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على الترتيب

(٢) /٢-٣٠٠ /٢-٣٠٢ /٢-٨١).

(٢) ص (٢٠٩).

(٣) خيس (٢ / ٢٦٨).

(٤) ص (١٦٢).

(٥) أزر (٢ / ٧٧).

وكنيته أبو المنهال، وكان كتب إلى عمر بن الخطاب أبياتا من الشعر، يشير فيها إلى رجل كان واليا على مدينتهم... وكان اسم هذا الرجل: جعدة بن عبد الله السلمي".
- نسب البيت:

أنا ابنُ ماويةٍ إذ جدّ النّقرُ

في هذا الشرح^(١): "لبعض السعديين".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٢): "قال الشيخ: البيت لعُبَيْد بن ماوية الطائي".

الوجه الثاني: اختلاف روايات الأبيات - مثال ذلك^(٣):

- أن ما بعد قول خَطَام المجاشعي أو هَمِيان بن قُحَافَة:

ظَهرَاهُمَا مِثْلُ ظُهورِ التُّرسينِ

رواه ابن برّي في "التنبيه والإيضاح" برواية تختلف عن رواية مؤلف هذا الشرح.

قال مؤلف هذا الشرح^(٤) بعد أن ذكر البيت وبيت قبله: "وبعدهما:

قطعتُهُ بالسْمَتِ لا بالسْمَتينِ".

قال ابن برّي في مادة مرت^(٥) بعد أن ذكر البيت وبيت قبله "وبعدهما:

جَبْتُهُمَا بالنَّعتِ لا بالنَّعتينِ".

- أن قول زياد الأعجم:

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قنَاةَ قومٍ

كسرتُ كعوبَهَا أو تستقيما

(١) ص (٢٥٩).

(٢) نقر (٢ / ٢١٧).

(٣) ينظر: هذا الكتاب (٥٨٥-٥٢٤) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على الترتيب (٢ / ٣٩٣-

٤٧ / ١).

(٤) ص (٣٨٨).

(٥) ص (١ / ١٧٣).

جعله ابن بَرِّيَّ في "التنبيه والإيضاح" بعد بيتين لا غير، وقد أوردهما
مجرورين. في حين جعله مؤلف هذا الشرح قبل أبيات مجرورة، قد وذكر منها
اثنين مرفوعين غير البيتين اللذين ذكرهما ابن بَرِّيَّ.
قال ابن بَرِّيَّ في "التنبيه والإيضاح" ^(١) بعد البيت: "والأبيات كلها ثلاثة لا
غير، أولها:

ألم ترَ أَنّني وتّرتُ قوسي
لأُبَقِّعَ من كلابِ بني تميم
عوى فرميتهُ بسهامِ موتٍ
ترُدُّ عوادي الحَنِيقِ اللئيم
وكنتُ إذا غمزتُ قناة... البيت.
قال مؤلف هذا الشرح ^(٢) بعد البيت: "قد جاء هذا البيت في شعر الأعجم
مرفوعا، وفيه أبيات مجرورة، فقال بعده:
فلستُ بسابقي هربا ولمّا
تمُرُّ على نواجذك القدومُ
فحاول كيف تنجو من وقاعٍ
فإنّك بعد ثالثةٍ رميمٌ"
الوجه الثالث: اختلاف بيان دلالات ألفاظ الأبيات ^(٣)، مثاله:
- دلالات ألفاظ قول العجاج:

(١) غمز (٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨).

(٢) ص (٢٥٤).

(٣) ينظر: هذا الكتاب (٢٧٨ - ٣٨٠ - ٣٩٠ - ٥٢٤) وما يقابل ذلك في كتاب التنبيه والإيضاح على
الترتيب (٢ / ٢٣٥ - ٢ / ١٣٢ - ٢ / ١٠٨ - ١ / ٤٧).

كم قد حسرنا من علاء عَنَسٍ
كَبْدَاءَ كَالْقَوْسِ وَأُخْرَى جَلَسٍ
دِرْفَسَةٍ وَبِأَزَلٍ دِرْفَسِ

جاءت في هذا الشرح مختلفة عما في "التنبيه والإيضاح"، حيث جاءت:
في هذا الشرح^(١): "حسر يحسر، أي: أعيأ. والعلاء: الناقة الصلبة الشديدة،
وأصل العلاء: الصخرة والزبرة. وكذلك العنس. والكبداء: القوس الغليظة الكبد،
وهو: مقبض القوس. شبه ناقته بها في انحنائها وغلظها. والجلس: المشرفة.
والدرفسة: الشديدة".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٢): "حسرنا: أتعبنا، والعنس: الناقة الصلبة القوية.
والعلاء: سندان الحديد. والكبداء: الضخمة الوسط خلقة، وجعلها كالقوس؛
لأنها قد ضمُرت واعوجَّت لطول السير. والجلس: الجسيمة، ويقال: الشديدة.
والدرفسة: الغليظة. والبازل من الإبل: الذي له تسع سنين ودخل في العاشرة".
- معنى (الكأس) جاء في هذا الشرح مختلفا عما في "التنبيه والإيضاح"،
حيث جاء في:

هذا الشرح^(٣): "الكأس: الشراب، وهي كأس ما دام فيها شراب وإلا فهي
قدح".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٤): "والكأس: الزجاج ما دام فيها شراب. وقال أبو
حاتم: كأس: الشراب نفسه، وهو قول الأصمعي".

(١) ص (٦١٦).

(٢) درفس (٢ / ٢٧٣).

(٣) ص (٤٧١).

(٤) كأس (٢ / ٢٩٧).

الوجه الرابع: اختلاف إعراب مفردات الأبيات، مثاله:

- إعراب (دما) في قول الشاعر:

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ

فإذا هي بِعِظامٍ وِدَمٍ

جاء في هذا الشرح مختلفا عما جاء في كتاب "التنبيه والإيضاح" حيث جاء:

في هذا الشرح^(١): "وأما قوله ودما: فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مصدر (دَمِيَ يَدْمَى)، فيكون في موضع خفض، أي: إذا هي بعظام وذئ دم، أو بآثار تدمية، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وكذلك قول الآخر:

ولسنا على الأعقاب تدمى كلومنا....

والوجه الآخر: أن يريد به: الدم المتجمد، فيكون في موضع نصب بما دلّ عليه معنى الكلام المتقدم، أي رأت دما".

وفي "التنبيه والإيضاح"^(٢): "أراد: ودم، ثم ردّ إليه لأمه في الشعر ضرورة، وهي الياء، فتحركت، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، فصار الاسم مقصورا".

- إعراب (ورمحا) في قول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا

مُتَقَلِّدا سِيفًا وَرُمَحًا

جاء في هذا الشرح بثلاثة أوجه لم يكن منها في "التنبيه والإيضاح" إلا واحد، حيث قال:

في هذا الشرح^(٣) "فالرمح مفعول معه ؛ لأنه لا يحسن حمله عطفه على السيف، إذا لا يقال: تقلدت الرمح، وإنما يقال: اعتقلته إذا وضعته بين رقابك،

(١) ص (٢٧٩).

(٢) برغز (٢) / (٢٣٦).

(٣) ص (١٨٢ - ١٨٣).

وساقك، فإن قدرت له عاملاً اختزل وبقي مفعوله جاز، أي وحاملاً رمحا، أو معتلاً رمحا ويجوز حمله على المعنى؛ لأن متقلداً في معنى حامل، فكأنه قال: حاملاً سيفاً ورمحاً.

وفي "التنبيه والإيضاح" (١): "يريد أن ما جاء من هذا فإنما يجيء على إضمار فعل يصح المعنى عليه... تقديره: وحاملاً رمحاً".

ثالثاً: أن المحقق أحال في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن برّي على مثالين في كتاب ابن برّي "اللباب في الرد على ابن الخشاب" وما يقابلهما في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي كتابه الرد ابن الخشاب ١٣، ١٩ ويقابلان في كتابنا الشاهدين ١٩٧، ٣٩ على الترتيب".

وقد تبين أن نص ابن برّي في المثال الأول (٢) هو: "وكذلك حكوا: أبقل المكان وبقل، وأورس الرمث وورس عن العرب، والأكثر أيفع وأبقل وأورس". والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح" هو (٣): "والإبقال إنبات البقل، يقال: أبقل المكان فهو باقل كذا سُمع".

وبالمقارنة بين النصين يتضح اختلافهما، إذ الأول يُثبت سماعاً "أبقل المكان وبقل"، والآخر لا يثبت سماعاً إلا "أبقل المكان".

كما يتضح أن نص ابن برّي في المثال الثاني (٤) جاء تعليقا على قول الحريري: "قلت لأصحابي: قد تناهينا في المهلة، وتمادينا في الرحلة إلى أن أضعنا الزمان". ونصّه "إن مثل هذا جائز في اتساع كلام العرب، على حذف مضاف تقديره تمادينا في انتظار الرحلة كما قال جرير:

(١) زجج (١ / ٢٠٨).

(٢) اللباب في الرد على ابن الخشاب (٢٩).

(٣) ص (٣٣٩).

(٤) اللباب في الرد على ابن الخشاب (١٥).

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي

صوتُ الدجاجِ وقرعُ بالنواقيسِ

قال أبو علي: "أرقني انتظار صوت الديكة؛ لأنه كان مزمعا الخروج وقت صياح الديكة، فأرقه انتظار صوتها لا صوتها". وقد قابل هذا النص في "شرح شواهد الإيضاح" (١) النص الآتي، الذي هو تعليق على قول جرير السابق: "وأراد بالدجاج الديكة، أي لما تذكرت الرحيل أرقني صوت الدجاج، أو تذكر عهد من أحبه، يعني بهذا إحدى نسائه".

وبالمقارنة بين النصين يتبين أن جزء النص الأول المشابه للنص الآخر ليس من كلام ابن برّي، وإنما هو من كلام أبي علي. وعليه فلا قيمة للمقارنة بين النصين أصلا.

رابعا: أن المحقق أحال - أيضا - في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن برّي على مثال في حاشية ابن برّي على درة الغواص، وما يقابله في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي حواشيه على درة الغواص ٣/أ، وتقابل الشاهد ٣٨".

وقد تبين أن نص ابن برّي (٢) جاء تفسيرا لمعنى بيت قيس بن الخطيم:

ديارُ التي كادت ونحنُ على منى

تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ

وهو: "أي فتجعلنا حلالا غير محرمين بحلنا". والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح" جاء تفسيرا - أيضا - للبيت نفسه، وهو (٣): "أي تحلنا من إحرامنا، وتفسد علينا حجنا؛ لإفراط جمالها، والطمع في وصالها لولا سرعة الركائب،

(١) ص (٤٥٣).

(٢) حاشية ابن برّي على درة الغواص (١١).

(٣) ص (١٤٨).

وعدم استقرارها .

وبالمقارنة بين النصين يتبيّن أنّهما متناقضان، الأول مبني على تفسير وجه (تَحِل) بكسر العين، والآخر مبني على تفسير وجه (تَحُل) بضم العين .
وقد وضّح ذلك ابن يَسْعُون حيث قال^(١): "قوله (تَحُل بنا) كقولنا: تحلنا، أي: تجعلنا نحل من إحرامنا، وتفسد علينا حجننا؛ لإفراط جمالها، والطمع في وصالها، لولا سرعة ركابها بها، عن إدراك منالها . ورواية الفارسي (تَحِل بنا) بكسر العين، قال معناه: تُحلنا، أي فتجعلنا حلّالا غير محرمين بالحج . وأنكر (تَحُل) بالضم، وقال: هو خلاف المعنى الذي قصده الشاعر. قال أبو الحجاج: وقد فُسّر في شعر قيس على الوجهين جميعا عل (تَحِل) و(تَحُل) .

خامسا: أنّ المحقّق أحال - أيضا - في سياق استدلاله على التوافق بين هذا الشرح وكتب ابن برّي على مثال في حاشية ابن برّي على المعرب، وما يقابله في "شرح شواهد الإيضاح"، يقول: "وفي حواشيه على المعرب هـ / ب، وتقابل الشاهد ١٧٧".

وقد تبين أن نصّ ابن برّي هو^(٢): "ذهب ابن حبيب إلى أنّ (أَيْل) من الحيوان بوزن (سَيْد)، والجمع عنده (إَيْل) بكسر الهمزة، والذي ذكره أبو علي (إَيْل) في الواحد بكسر الهمزة، وكذلك يروي ابن حبيب قول النابغة:
وقد شربت من آخر الليل إَيْلا .

والمقابل له في "شرح شواهد الإيضاح"^(٣) جاء عقب قول النابغة السابق، ونصه: "ومن روى (إَيْلا) بكسر الهمزة أراد: لبن إَيْل، ومن روى (أَيْلا) بضم الهمزة فهو جمع لبن آيل، أي: خاثر، وأنكره ابن حبيب؛ لأنّه من آل يؤول أولا،

(١) المصباح (١ / ٣٧٠ - ٣٧١).

(٢) حاشية ابن برّي على المعرب (٣٨) .

(٣) ص (٤٢٠ - ٤٢١) .

فكان ينبغي أن يرجع الواو التي أبدلت ياء للكسرة في (إيل)، فيقال: أول كصوم وقول، وأجازه أبو علي....".

وبالمقارنة بين النصين يتبين أن نص "شرح شواهد الإيضاح" يحتمل أن يكون من كلام المؤلف، ويحتمل ألا يكون من كلامه؛ باعتبار أن ابن يسعون أثبت النص نفسه نقلا عن ابن حبيب، يقول ابن يسعون^(١): "ومن روى (إيلا) بكسر الهمزة أراد: لبن إيل، فحذف، كذا ذكر أبو علي الفارسي عن محمد بن حبيب، وقال: ويروى (أيلا) بالضم أيضا، وقيل: هو جمع لبن آيل، أي: خاثر، وأنكره محمد بن حبيب....".

وعلى كلا الاحتمالين لم يكن بين هذا النص ونص حاشية ابن برّي اتفاق؛ لأنه على الاحتمال الأول يكون مؤلف "شرح شواهد الإيضاح" قد أبدى رأيه في أن (إيل) بكسر الهمزة مفرد، في الوقت الذي كان فيه ابن برّي مجرد ناقل حسب. وعلى الاحتمال الثاني يكون مؤلف "شرح شواهد الإيضاح" قد نقل عن ابن حبيب خلاف ما نقله عنه ابن برّي، الأول نقل عنه: أن (إيل) بكسر الهمزة مفرد، والآخر نقل عنه أن (إيل) بكسر الهمزة جمع.

الدليل السادس:

قال المحقق: "سادسا: ما هو مثبت في أصل ابن برّي بخط الناسخ من قوله: "قال الشيخ أبو محمد" في الشاهد ١٤٧، ومثله في حاشية الشاهد رقم ١، ١٨٧. وقد اشتهر ابن برّي في زمانه بأنه الشيخ أبو محمد، وقد ورد ذلك في جل مواد كتابه "التنبيه والإيضاح" - والنماذج السابقة في (أ) تؤيد ذلك - وكذلك في مقدمة حاشيته على درة الغواص ٢/١، ٣/١، وفي آخرها. وفي حاشيته على المعرب ١/١، ٣٤/ب، وفي أول كتابه الرد على ابن الخشاب، وفي ص ٦ منه، وفي آخره، وقد

(١) المصباح (٢/١٠١٩).

شاع ذلك في كتب الشواهد، والمعاجم، والفهارس والكتب التي أرخت له .

المناقشة:

بني يعرف

أقول صحيح أن ابن برّي يعرف بالشيخ أبي محمد لكن ذلك لم يثبت في متن الشرح، وإنما ثبت في التعليق عليه. أما نص "قال الشيخ أبو محمد" الذي أحال المحقق على ثبوته في الشاهد (١٤٧) فهو من النصوص التي سبق التمثيل بها على ما أدخله ناقل المخطوط من نصوص التعليق في الشرح^(١). وعليه يسقط هذا الدليل.

الدليل السابع:

قال المحقق: "سابعاً: عدم ادعاء أحد من المؤلفين أو المحققين نسبة هذا الكتاب إلى أحد غير ابن برّي، مع توافر الأدلة السابقة. ولا يطعن في هذه النسبة ما ورد في الشاهد ٧٠ ما نصه: "قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي" فإن ابن برّي يشير إلى كتاب لأستاذه محمد بن عبد الملك ينقل عنه، ولشهرة الكتاب لدى التلميذ وعلماء العصر جاء الكلام عليه بصيغة الضمير".

المناقشة:

أقول هذا دليل منقوض بثبوت ما نقله ابن عصفور عن محمد بن عبد الملك الشنتريني من هذا الشرح، كما سبق تبينه في المبحث الثاني، وبما ثبت بمتن الشرح من التصريح باسم مؤلفه محمد بن عبد الملك الشنتريني. ولا أدري لم لم يُشر المحقق لنقل ابن عصفور هذا، مع أن كتابه بين يديه، وقد أحال عليه في التحقيق باسم "شرح شواهد الإيضاح"، وأثبتته ضمن مراجعه ص (٧٣٣)؟!

أما تخريجه لما جاء في المتن من التصريح باسم المؤلف فغير مستساغ، وقد

(١) ينظر: ص (٧).

كفاني الدكتور فراج الحميد مؤونة الرد عليه حين قال^(١): "وهذا التخريج ضعيف جدا، وذلك لما يأتي:

- أ- أنه لم يُعهد مثل هذا الأسلوب عن ابن برّي.
- ب- إذا كان كتاب شيخه بمثل هذه الشهرة فلماذا لم ينقل عنه في كتبه الأخرى؟، فعلى كثرة نقول ابن برّي لم ينقل عن شيخه أبي بكر، ولا عن كتاب من كتبه."

الخاتمة

- يمكن إجمال أهم ما ظهر لي من خلال هذا البحث في النقاط الآتية:
- أن المحقق غفل عن احتمال المخطوط على شرح لأبيات الإيضاح وتعليق عليه.
 - أن أصل المخطوط نسخة للمعلق نقلها الناسخ مُدخلا شيئا من نصوصها بالشرح. وهذا أمر لم يتفطن له المحقق رغم وضوحه في بعض المواضع.
 - أن المحقق أدخل - أيضا - نصوصا من نصوص التعليق في الشرح.
 - ترجيح أن يكون التعليق من تأليف ابن برّي.
 - تحقيق نسبة الشرح لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي الشنتريني.
 - ضعف ما أورده المحقق من أدلة في نسبة الشرح لابن برّي.
 - أن الخطأ في نسبة الشرح لابن برّي مرّ بثلاث مراحل متتابعة، هي على الترتيب:

المرحلة الأولى - التعليق الذي أدخله ناقل المخطوط في الشرح سهواً، وتحديدًا عند اللوحة (٦٥ / ب)، والشاهد:

إذا رأيت بوادٍ حيّة ذكر

الذي جاء في أوله: "قال الشيخ أبو محمد - أيده الله - ...".

(١) آراء ابن برّي التصريفية (١ / ٤٢).

المرحلة الثانية - أن أحد المتأخرين المطلعين على هذه النسخة لمّا لم يتمكن من معرفة الشارح اعتقد من التعليق السابق أنه ابن برّي لما عُرف عنه من أنه الشيخ أبو محمد . وقد دوّن ذلك بهامش النسخة حيث قال : " وشرح الشواهد لأبي محمد عبد الله بن بري ، كما ظهر لنا من الورقة الخامسة والستين عند قوله : إذا رأيت بواد حية ذكرا " .

المرحلة الثالثة - أن من اطلع على ما دوّنه ذلك المتأخر بهامش خاتمة النسخة بنى على أن الشرح لابن برّي دون تحقيق . وكان من بين هؤلاء البغدادي ومفهرسو مخطوطات دار الكتب المصرية وبروكلمان والمحقق .

توصيات

- التأكيد على ما ذكره الدكتور محمود الطناحي - رحمه الله - من أن الكتاب لم يحقق بعد ، وأن اسم الشرح " شرح أبيات الإيضاح " ، لا كما أثبتته المحقق " شرح شواهد الإيضاح " .

- ينبغي حال نهوض أحد محبي العربية إلى إعادة التحقيق أن يفصل الشرح عن التعليق ، ويتحرّى نصوص التعليق التي تعاون على إدخالها في الشرح ناقل المخطوط والمحقق .

- إعادة النظر فيما كُتب من دراسات وبحوث عن ابن برّي وشيخه محمد بن عبد الملك الشنتريني .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصل الله على وسلم سيدنا ونبينا محمد وآله .

يتقدم الباحث بالشكر لعمادة البحث العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز جدة - على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع بالمنحة رقم (٤٤ / ٣٧٢ / ٤٣١) .

المراجع

أولاً: الرسائل العلمية

- ١- شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، إعداد / عبدالرحمن بن عبد الله الحميدي ١٤٠٩ هـ.
- ٢- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور دراسة وتحقيقاً، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، إعداد / ربيع بن غازي السلمي ١٤٣٠ هـ.

ثانياً: المقالات المنشورة بالمجلات العلمية:

- ٥- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف ابن برّي المصري، عرض ونقد، مقال للدكتور / محمود الطناحي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثاني والسبعون ذو الحجة ١٤١٣ هـ.

ثالثاً: الكتب المطبوعة

- آراء ابن برّي التصريفية جمعاً ودراسة، إعداد / فراج بن ناصر الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٧ هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق / عبد المجيد دياب - مطبوعات مركز الملك فيصل، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٣٦٩ هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، تحقيق / محمد المصري - دار سعد الدين بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان، ترجمة / عبد الحليم النجار سنة ١٩٧٧ م.
- تحقيق النصوص ونشرها، تأليف / عبد السلام هارون، مكتبة السنة ط ٥، ١٤١٤ هـ.

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق / عزة العطار، مطبعة السعادة ١٩٥٥ م.
- تلقيح الألباب في عوامل الكتاب لمحمد بن عبد الملك الشنتريني، تحقيق د / معيض العوفي، دار المدني ١٤١٠ هـ.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب لمحمد بن عبد الملك الشنتريني، تحقيق د / معيض العوفي، دار المدني ١٤١٠ هـ.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن برّي، تحقيق / عبد الحلیم الطحاوي، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.
- جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب لمحمد بن عبد الملك الشنتريني، تحقيق د / محمد قزقان، الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠٠٨ م.
- حاشية ابن برّي على درة الغواص، طبع مع حواشي ابن ظفر ١٤١١ هـ.
- حاشية ابن برّي على المعرب، طبع بعنوان "في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية المعرب، تحقيق د / إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٣٩٩ هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تأليف / البغدادي، تحقيق / عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون بدمشق، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- شرح الدرر اللوامع، تأليف / أحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق / عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١ هـ.
- شرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن برّي، تحقيق د / عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥ هـ.
- شرح شواهد الشافية، تأليف / البغدادي مع شرح الرضي، تحقيق / محمد نور

- الحسن وآخرون، دار اكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية ١٩٢٦م.
- الكافي في علم القوافي، لمحمد بن عبد الملك الشنتريني، تحقيق / رضوان الداية ١٩٨٦م.
- اللباب في الرد على ابن الخشاب، طبع مع مقامات الحريري، مطبعة مصطفى الحلبي.
- المصباح لما أعتن من شواهد الإيضاح، تحقيق د / محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط ١، ١٤٢٩هـ.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ١٤١١هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه / محمد فؤاد عبد الباقي – دار المعرفة بيروت – الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.
- المعيار في وزن أوزان الشعراء، لمحمد بن عبد الملك الشنتريني، طبع مع كتاب الكافي في علم القوافي تحقيق / رضوان الداية ١٩٨٦م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق د / إحسان عباس – دار صادر بيروت – ١٤٠٨هـ.